

Distr.
GENERALE/1999/16
27 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالمجلس الاقتصادي
والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية
في أفريقيا لعام ١٩٩٨

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	١٤- ٢	حالة الاقتصادات الأفريقية في عام ١٩٩٨
٥	٢٩-١٥	تحديات تخفيض الفقر في أفريقيا
٨	٣٦-٣٠	أداء واستدامة الاقتصادات الأفريقية
٩	٤٢-٣٧	دولة الرفاه ١٩٩٨
١١	٥٠-٤٣	الأداء والاستدامة
١٣	٥١	الترايط بين دليل وآخر
١٤	٥٧-٥٢	بعض الملاحظات على الآثار المترتبة على السياسات

أولا - مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير أداء المنطقة الأفريقية في عام ١٩٩٨ من منظور قدرة المنطقة على تحقيق الهدف الإنمائي وهو تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا الهدف منبثق عن التزام الحكومات الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال بتحسين مستوى معيشة شعوبها. وفي وقت أقرب، فيما بين الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية توافق في الآراء على أن هذا الهدف هو الهدف الرئيسي للتنمية في القارة. وقد فصل آخر تبيان لهذا الهدف في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ثانيا - حالة الاقتصادات الأفريقية في عام ١٩٩٨

٢ - نما الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، للسنة الرابعة على التوالي، نموا أسرع من النمو السكاني، في تناقض ملحوظ مع عقد ونصف العقد من تदन في متوسط دخل الفرد. وكان النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٣,٣ في المائة في هذه المنطقة، بالمقارنة بالنمو الذي بلغ ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، هو أعلى نمو في العالم.

٣ - وهذا النمو هو محل ترحيب كبير في أفريقيا، بيد أن مستوى النمو هو أقل من اللازم لإحداث أثر ذي شأن على الفقر. فإذا كانت أفريقيا لتخفف الفقر إلى النصف على مدى العقد ونصف العقد القادم، يتعين عليها أن تحقق وأن تحافظ على معدل نمو قدره ٧ في المائة في العام. وهذا هو التحدي الرئيسي الذي يواجهه صناع السياسات الأفارقة وشركاءهم في التنمية.

٤ - ومما يجعل نمو الاقتصادات الأفريقية أكثر لفتا للأنظار أن النمو العالي قد انخفض زخمه. ذلك أن نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأ إلى أن بلغ ٢ في المائة في عام ١٩٩٨ بعد أن كان ٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وقد سرى التباطؤ الاقتصادي في آسيا، الذي نجم عن أزمة العملات في شرق آسيا، خلال العالم عبر ثلاث طرق. فقد انكشمت الاقتصادات السوقية في الدول الناشئة إثر اتباع الحكومات لسياسات مالية ونقدية تقييدية لأسباب تصحيحية ووقائية. وكان هناك على الصعيد العالمي نقص في الطلب على الصادرات، وخف الضغط على أسعار السلع. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في خفض التجارة العالمية من ٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٨.

٥ - وقد يكون استخدام متوسطات على نطاق القارة في أفريقيا مضللا بسبب وجود فوارق كبيرة في السكان والناتج المحلي الإجمالي فيما بين المناطق دون الإقليمية لشمال أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وداخل المناطق دون الإقليمية أيضا. وتستأثر أكبر خمسة اقتصادات في أفريقيا (جنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر ومصر والمغرب) ب ٣٧ في المائة من عدد السكان و ٥٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بينما تمثل أقل البلدان نموا، وعددها ٣٣ ما نسبته ٤٥ في المائة

من السكان و ١٧ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ومن منظور آخر يوجد في البلدان الأحد عشر المنتجة للنفط (الجزائر ومصر والجماهيرية العربية الليبية وتونس وكوت ديفوار ونيجيريا والكاميرون وغابون والكونغو وأنغولا وغينيا الاستوائية) ٤٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٦ في المائة من السكان.

٦ - ولم يتم تقاسم مجموع الأداء الاقتصادي الأفريقي الإيجابي عام ١٩٩٨ (نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٣ في المائة مقارنة بنسبة ٢,٩ في المائة عام ١٩٩٧) بالتساوي عبر القارة. إذ لم تحقق النمو في عام ١٩٩٨ سوى المناطق الأفريقية دون الإقليمية الشمالية والوسطى، بينما انخفضت معدلات النمو في المناطق دون الإقليمية الشرقية والغربية والجنوبية. وحافظت البلدان المنتجة للنفط، كمجموعة، على زخم نموها (٣,٧ في المائة عام ١٩٩٨ مقابل ٣,٦ في المائة في العام السابق)، ولكن النمو انخفض في غابون وأنغولا بمقدار النصف بينما ارتفع في الكونغو والجزائر. وارتفع معدل نمو البلدان غير المنتجة للنفط من ٢,٣ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٢,٩ في المائة عام ١٩٩٨، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى انتعاش الزراعة وتدني أسعار النفط. ومن المشجع أن أقل البلدان نموا وعددها ٣٣، قد حققت زيادة في معدل نموها من ٢,٤ في المائة عام ١٩٧٧ إلى ٤,١ في المائة عام ١٩٩٨. وزاد معدل النمو في الاقتصادات الخمسة الأكبر (انظر الفقرة ٥ أعلاه) من ٢,٢ في المائة إلى ٣,١ في المائة. وكان نمو اقتصاديين فقط (جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية) سلبيا في عام ١٩٩٨ مقارنة بأربعة بلدان (جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وغينيا الاستوائية والمغرب) في عام ١٩٩٧. ومع ذلك، لم تحقق سوى ثلاثة بلدان (بوتسوانا والكونغو وغينيا الاستوائية) معدلات نمو قدرها ٧ في المائة عام ١٩٩٨، وهو المعدل اللازم لخفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - وتظل الزراعة هي القطاع المسيطر في أفريقيا وكان انتعاشها في عام ١٩٩٨ هو الذي أذكى نمو الناتج المحلي الإجمالي. وساهم في تحسين الأداء الطقس الجيد والإصلاحات التي حسنت توفر وتوزيع المدخلات الحديثة، بما فيها الائتمان. إلا أنه كان لما نجم عن الإصلاحات، من إلغاء المعونات وتقليل لخدمات الإرشاد الزراعي، أثر ضار على صغار المنتجين في القطاع الزراعي. واشتدت حدة الضائقة في ذلك القطاع بسبب انخفاض دعم المانحين لمشاريع التنمية الريفية ونقص الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الريفية. وكان لهذه التطورات أثر سلبي لمسعى البلدان الأفريقية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

٨ - وكانت نسبة نمو القطاع الصناعي ٣,٢ في المائة عام ١٩٩٨، أي أنه انخفض من ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٧. وكان تدهور الاستثمار من أسباب انخفاض معدل نمو القطاع الفرعي الصناعي، من ٢,٥ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٢,٠ في المائة عام ١٩٩٨، رغم أن ضعف القدرة على المنافسة، الناتج إلى حد كبير عن الانخفاض النسبي في الانتاجية، هو أيضا من العوامل.

٩ - وقد انتقل ركود الأسواق الناشئة إلى أفريقيا بصفة رئيسية عن طريق انخفاض أسعار السلع، فقد تأثرت جميع منتجات التصدير في أفريقيا، وشهدت أسعار النفط أكبر قدر من التدهور. إلا أن تدني أسعار النفط عاد بالنفع فعلا على البلدان المستوردة له.

١٠ - وكان هناك ضغط خطير على ميزان المدفوعات عام ١٩٩٨. فقد انخفضت العائدات من الصادرات بواقع ١٧ في المائة. وغدا الميزان التجاري، لأول مرة في عقد التسعينات، سلبيا، فرغ العجز الحالي في الحساب إلى مستوى عال بلغ ١٦ بليون دولار. واستمر انعدام التوازن المزمع في قطاع الخدمات، تدفعه مدفوعات الديون الخارجية وتكاليف النقل والخدمات المالية، في الضغط على ميزان الحساب الحالي، وفي الاستئثار بنصيب غير متكافئ من عائدات الصادرات التجارية.

١١ - وقد انخفضت تدفقات الموارد إلى أفريقيا من ٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٨ وذلك جراء انخفاض التدفقات الخاصة والائتمانات الثنائية. وفيما يخص بلدان جنوب الصحراء، بلغ انخفاض صافي التحويلات ما يقارب ٤٠ في المائة. وازدادت نسبة مجموع الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة معتدلة، بينما ارتفعت نسبته إلى الصادرات ارتفاعا حادا بسبب انخفاض تلك الصادرات. وارتفعت خدمة الديون إلى ٣٥ بليون دولار أو ٣١ في المائة من الصادرات من البضائع والخدمات. ولم تحدث مبادرات تخفيض الديون الجارية أثرا ملحوظا على عبء هذه الديون. ولم يستفد سوى بلد واحد من بين ٤١ بلدا لديه قابلية أن يكون مؤهلا للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وانخفضت ديون ذلك البلد، وهو أوغندا، بنسبة ٢٠ في المائة. وينتظر أن يحدث في أربعة بلدان فقط (بوركينافاسو وكوت ديفوار ومالي وموزامبيق) انخفاض فعلي في الديون خلال السنوات الثلاثة القادمة.

١٢ - وزاد الاستثمار كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٨، وذلك، بصفة رئيسية، بسبب زيادة الادخار المحلي بنسبة ١ في المائة. وكان ارتفاع الدخل وانخفاض الاستهلاك، خاصة في القطاع العام، هما العاملان الرئيسيان اللذان ساهما في إحداث تغيير في المدخرات المحلية.

١٣ - وانخفض التضخم من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٢ في المائة. وساعد ازدياد الإنتاج الزراعي وانخفاض أسعار الواردات على احتواء أسعار السلع الاستهلاكية. بينما تسبب تراجع حجم التجارة الخارجية في زيادة العجز لدى الحكومات، نتيجة انخفاض عائدات ضرائب التجارة الدولية.

١٤ - وقد أصبحت التوقعات للفترة المتوسطة الأجل أكثر وعدا نتيجة ازدياد نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأربع الماضية. بيد أن العاملين الرئيسيين المحددين لمدى النمو في المستقبل هما الطقس والبيئة الاقتصادية في الخارج، وكلاهما تشكله عوامل خارجية. وليس من المرجح أن يظل الطقس حسنا كل عام، ورغم أن ذلك حدث على مدى السنوات الأربع الماضية. كما لا يرجح أن يتغير الاقتصاد العالمي إلى الأفضل في المدى المتوسط.

ثالثا - تحديات تخفيض الفقر في أفريقيا

١٥ - لم تكن المعلومات اللازمة لقياس مدى وحدة الفقر في أفريقيا، حتى وقت قريب، كافية بالنسبة لمعظم البلدان. وقد أخذت البيانات الرئيسية المستخدمة لهذا الغرض من دراسات استقصائية لدخل الأسر ومصاريضها، وهذا يتطلب الكثير من الوقت والمال. ومن حسن الحظ أصبح الآن لدى بعض البلدان الأفريقية بيانات كافية، مما يسمح بإجراء هذه الحسابات. وتتلق البيانات المستخدمة في هذا التقرير ببلدان فيها ٦٠ في المائة من مجموع سكان القارة و ٧٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في القارة لعام ١٩٩٨.

١٦ - ويتمثل المقياس ذو الصلة لتحديد مستوى المعيشة عادة في متوسط دخل الفرد في مجتمعات البلدان المتقدمة ومتوسط الاستهلاك للفرد في مجتمعات البلدان النامية (شاملا استهلاك الإنتاج الذاتي). ويمكن بذلك حساب خط الفقر وإيجاد نسبة الفقراء إلى مجموع عدد السكان (نسبة العد الشخصي). وهناك نهج بديلة تجمع بين مؤشرات الرفاه مثل دخل الفرد وطول العمر المتوقع ومعدلات وفيات الرضع والالتحاق بالمدارس الابتدائية.

١٧ - يتضح من تحليلات توزيع الدخل في أفريقيا وجود درجة عالية نسبيا من التفاوت. وتحتل أفريقيا، مقارنة بمناطق العالم الأخرى، المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية في درجة هذا التفاوت. تبلغ قيمة معامل جيني على مستوى القارة بالنسبة لأفريقيا ٤٤,٤ في المائة. وتوجد أكبر نسب التفاوت داخل القارة في جنوب أفريقيا وكينيا وزيمبابوي، بينما توجد أقل نسبة في مصر وغانا والجزائر. وتؤكد صورة عدم التساوي العالي نسبيا أنصاف الكمي العام.

١٨ - ورغم أن ٤٤ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون دون خط الفقر في المنطقة وهو ٣٩ دولارا للفرد في الشهر، فإن مدى تغلغل الفقر وحدوثه يختلفان بين المناطق دون الإقليمية وداخلها. ففي منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية هنالك فقط ٢٢ في المائة من السكان دون خط الفقر وهو ٥٤ دولارا للفرد في الشهر، أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فهناك ٥١ في المائة دون خط الفقر، وهو ٣٤ دولارا للفرد في الشهر. وعدد السكان في المناطق الريفية هو أكبر بشكل ملحوظ. ولا يزيد متوسط الدخل لفقراء الأرياف على ١٤ دولارا مقارنة بمتوسط دخل فقراء المناطق الحضرية الذي يبلغ ٢٧ دولارا في الشهر.

١٩ - ولتخفيض الفقر في أفريقيا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ من الضروري أن تنخفض نسبة المواطنين الذين يعيشون دون خط الفقر بمقدار ٤ في المائة كل عام. ويمكن أن يحدث التغيير في الفقر لسببين هما: تغير متوسط الإنفاق الاستهلاكي (الذي يتم تعديله بطريقة مناسبة لإحداث التغيير في خط الفقر) وتغير توزيع الدخل (مقياس التباين). ويلزم حدوث نمو سنوي بمقدار ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا كلها لكي يتم تحقيق هذا الانخفاض السنوي في الفقر. ويحتاج شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى زيادة قدرها ٥ - ٦ في المائة. بينما يحتاج وسط أفريقيا إلى ٦ - ٧ في المائة وغرب وشرق أفريقيا إلى ٧ - ٨ في المائة.

٢٠ - وهناك حاجة بالنسبة لأفريقيا كلها من أجل الوصول إلى معدل نمو بنسبة ٧ في المائة في العام إلى استثمار نسبة ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بتمويل جزئي من المدخرات المحلية على أن يأتي باقي التمويل من التدفقات الأجنبية. ويبلغ معدل الادخار السنوي حاليا حوالي ١٥ في المائة. وعليه ستكون هناك حاجة إلى ١٨ في المائة أخرى من مصادر خارجية. ويبلغ متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية للتجارة ٩ في المائة، مما يترك فجوة في التمويل المطلوب بمقدار ٩ في المائة تقريبا.

٢١ - وتنطوي المتوسطات المحسوبة على نطاق القارة الأفريقية على تفاوتات كبيرة بين المناطق دون الإقليمية. فشمال أفريقيا تحتاج إلى حوالي ٥ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي من الموارد الخارجية لإكمال التمويل اللازم لإحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يكفي لأن ينخفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد بلغ معدل المساعدة الإنمائية الرسمية للمنطقة حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يترك فجوة في التمويل بواقع حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما أصعب مهمة لتمويل التنمية بغرض إحداث النمو المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي فهي في وسط أفريقيا حيث تبلغ الفجوة المتبقية في التمويل حوالي ٢٧ في المائة تقريبا.

٢٢ - ولقد كانت التدفقات من الموارد الخارجية إلى القارة الأفريقية مؤخرا أقل بكثير من الحجم اللازم لتحقيق هدف تخفيض الفقر. وينبغي للقارة أن تعالج مسألة رئيسية هي رفع معدلات المدخرات المحلية، ولكن أي توقعات لحدوث تغييرات ذات شأن على المدى القريب هي غير واقعية، نظرا إلى تدني مستويات الدخل. وبالنظر إلى هذا الواقع القاسي، ما هي الموضوعات الرئيسية على صعيد السياسات لتحقيق التنمية في أفريقيا؟ من الواضح أن للبيئة الاقتصادية العالمية، في هذا العالم المعولم، أثر على أفريقيا. كما أن التحكم في أسعار السلع ليس في مقدور صناعات السياسات الأفارقة، ولا تتأثر تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أو التعامل مع الديون العالقة إلا بصورة غير مباشرة، بالحفاظ على إدارة مثالية للاقتصاد المحلي. لذا فإن مسائل المساعدة الإنمائية الرسمية والديون تتطلب مساعدة شركاء أفريقيا في التنمية.

٢٣ - تتصل القضايا على صعيد السياسات والتي يمكن أن يعالجها مباشرة واضعو السياسة الأفارقة بالادخار المحلي وتدفقات الموارد الخارجية عدا المساعدة الإنمائية الرسمية مثل الاستثمار المباشر الأجنبي، إضافة إلى أسباب هروب رؤوس الأموال. وسيعمل استقرار الاقتصاد الكلي على حفز الادخار وذلك بإيجاد البيئة الاقتصادية التي يستطيع فيها الوكلاء المستقلون تخطيط مستقبلهم بدرجة كبيرة من الثقة. فضلا عن ذلك يتوقع أن يساهم التصرف الحكومي الحصيف والانضباط المالي في زيادة الادخار.

٢٤ - ومن شأن التحرر المالي أن يفضي، نظريا، إلى زيادة الادخار وذلك نتيجة لما لارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية من آثار على الادخار. إلا أن معظم التجربة العملية توحي بأن أثر معدلات الفائدة على إجمالي الادخار هو أثر ضعيف أو لا وجود له. وقد وجد أن أكثر العوامل أهمية في تحقيق الادخار في أفريقيا هو مستوى الدخل الفعلي. فالفقراء جدا لا يدخرون إلا القليل أو لا يدخرون شيئا البتة، ويجب أن يزيد الدخل على مستوى متطلبات العيش قبل أن تحقق الزيادة في الدخل زيادة في الادخار. فعلى سبيل المثال تحتاج

بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أن تحقق نمواً بنسبة ٥,٣ في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي ولفترة ١٨ عاماً لتحقيق مستوى الدخل الذي تفضي فيه الزيادة الإضافية إلى تحقيق زيادة في معدلات الادخار. وهناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث لزيادة الفهم للعوامل التي تحدد معدلات الادخار في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويبين الفهم الحالي للصلة بين معدلات الفائدة والادخار أن الحكومات الأفريقية ليست لديها من وسائل السياسة إلا القليل لزيادة الادخار في المدى المتوسط وطالما ظل الدخل متدنياً.

٢٥ - وقد عانت أفريقيا من هروب عرم لرؤوس الأموال يقدر بما مجموعه ٢٢ بليون دولار بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١. وفي نهاية عام ١٩٩١ قدر متوسط نسبة هروب رأس المال إلى الدين بأكثر من ٤٠ في المائة من عينة شملت ١٨ بلداً توفرت عنها بيانات. وزاد المعدل على ٦٠ في المائة في أربعة بلدان (نيجيريا ٩٤,٥ في المائة ورواندا ٩٤,٣ في المائة وكينيا ٧٤,٤ في المائة والسودان ٦٠,٥ في المائة).

٢٦ - ويعتقد أن لعدد من كبار المسؤولين الأفارقة السابقين والحاليين حسابات ضخمة بالعملة الأجنبية خارج قارتهم. ويعتقد أن معظم هذه الأصول ناتجة عن أنشطة تتضمن فرض أتاوات وأنشطة فاسدة. ومهما كانت هذه الموارد وأينما كانت ينبغي استثمارها في أفريقيا. والسؤال الصعب هو ما الذي يمكن أن تعمله الحكومات الأفريقية لإعادة هذه الأموال إلى أوطانها وكيف يمكن إقناع البلدان التي أودعت فيها هذه الحسابات بالمساعدة في ذلك.

٢٧ - وهناك حاجة لاستثمار أجنبي مباشر كشكل من أشكال تدفق الموارد إلى الداخل دون أن ينشئ ديناً. ولكن يستدل من التجربة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تدفقات قليلة جداً وتتجه بدرجة كبيرة إلى البلدان الغنية بالمعادن. ويبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا يدور في حلقة مفرغة نظراً لأنه يتطلب وجود بيئة اقتصادية مؤاتية وتحقيق نمو عالٍ ومستدام. ورغم ذلك فهناك حاجة للاستثمار المباشر الأجنبي لكي يساعد في إنشاء تلك البيئة وتحقيق معدل النمو المطلوب.

٢٨ - ويحول نقص التنمية لقاعدة الموارد البشرية - التي زادت حدتها هجرة الأفارقة المهرة إلى الخارج، وضعف الهياكل الأساسية المادية في القارة دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم ذلك هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة من أجل تنمية قوة عمل ماهرة وتوسيع شبكة الهياكل الأساسية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة. وليست موارد القطاع الخاص المحلية كافية لمواجهة هذه التحديات. وبإمكان الاستثمار المباشر الأجنبي أن يساعد في ذلك. بيد أنه، نظراً لكبر حجم الاستثمار المطلوب وتدني معدلات الادخار المحلية قد تكون هناك حاجة لآليات مستهدفة وترتيبات خاصة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي للدخول إلى تلك المجالات. وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات لزيادة الإنتاجية والاستفادة بحكمة من كل الموارد المحلية والأجنبية التي تستطيع الحكومات تعبئتها لتعزيز الاستثمار والنمو. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تعميق وتوسيع إصلاحاتها مع التأكد من أن العملية تدعم الاستثمار ولا تكون عائقاً له. ومن المهم الاعتراف بأن تحقيق معدلات فائدة حقيقية عالية باستمرار عن طريق التحرر المالي دون تحقيق تنمية مؤسسية كافية لتعزيز المنافسة وأسعار الصرف التي لا تعكس الندرة الحقيقية في القطع

الأجنبي أو التي تتعرض لتقلبات واسعة، يمكن أن يضر بالحوافز والقرارات ذات الصلة بالاستثمار. وبالمثل فإن تحرير التجارة الذي يمنح مزايا لا مبرر لها للمنافسين الأجانب لم يؤد في السابق إلى توسيع الاستثمار المحلي.

٢٩ - فضلا عن ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي والمدني وضعف القدرات المؤسسية وعدم الفعالية لم تؤد إلى إيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار. وقد ترتبت على تلك الأحوال آثار سلبية مهمة بالنسبة لتعبئة الموارد واستغلالها في أفريقيا، بما في ذلك زيادة حدة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. ولذلك فإنها في حاجة إلى اهتمام عاجل.

رابعا - أداء واستدامة الاقتصادات الأفريقية

٣٠ - شهدت أفريقيا في عام ١٩٩٨ للسنة الرابعة على التوالي نموا إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الاضطراب المالي والاضطراب في العملات الذي شهده العالم. ولكن هذه النتائج الإيجابية لا ينبغي افتراض أنها تعني أن الاقتصاد الأفريقي الكلي قد تجاوز العتبة الحرجة وانتقل إلى مسار النمو الذاتي الاستدامة والمقل من حدة الفقر. ولو كان ذلك صحيحا لكانت البيئة العالمية والصدمات الخارجية المنشأ قد تغيرت إلى الأفضل بصفة دائمة و/أو لكانت المؤسسات المحلية للتنمية المستدامة قد تم إنشاؤها بالفعل. ومما يؤسف له أن البيئة العالمية والصدمات الخارجية المنشأ لم تتغير لمصلحة أفريقيا. فالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال في حالة ركود أو انخفاض ولم يحرز سوى القليل من التقدم في خفض عبء الدين ولا تزال الاتجاهات الحمائية سارية في الأسواق الرئيسية في أفريقيا كما أن الأوضاع المناخية المتقلبة لا تزال باقية.

٣١ - وتفترض نظرية النمو الحالية مجموعة محددة من المتغيرات والعوامل التي تشكل أسس النمو الاقتصادي وهناك حاجة إلى استقرار الاقتصاد الكلي وإلى خطوات أخرى، لخفض تكاليف المعاملات وزيادة العائدات من الاستثمار وخفض المخاطر بالنسبة للمستثمرين وتحسين قدرات رأس المال البشري وتحسين التنافسية الدولية ومعالجة مشاكل الفقر وعدم المساواة. ولمعرفة ما إذا كانت أفريقيا قد حققت قوة دفع حاسمة وكبيرة لتحقيق النمو المستدام الذي يحد من الفقر ينبغي استخدام معايير تقييم متعددة. ومما يؤسف له أن المؤشرات الشاملة والمركبة الخاصة بأفريقيا واللازمة لهذا الغرض غير متوفرة.

٣٢ - وتحتاج عملية التقييم الفعالة إلى إطار واسع ومتسق يعكس القدرات والتطلعات الحالية والمستقبلية لسكان أفريقيا والوظائف التي تؤديها حكوماتهم والمعوقات التي تواجهها. ومن المتفق عليه عموما أن الدور الاقتصادي العام للدولة هو تحقيق التحسن المستدام لرفاه مواطنيها وهو ما يشمل أداء وظائف ثابتة تتعلق بالنمو والاستقرار الاقتصادي. ويمثل الرفاه البشري جزءا أساسيا في فكرة التنمية الاقتصادية وقياسها. وبصفة عامة تعتبر السياسات والأداء الاقتصادي جيدة إذا كان أثرها على الرفاه الاجتماعي إيجابيا ومستداما. وبصفة أكثر تحديدا، ينبغي أن يركز الإطار التقييمي على ثلاثة أبعاد تشمل أثر السياسات

والأداء على الرفاه وانسجام السياسات مع الوظائف الاقتصادية المستصوبة والمجدية للدولة واستدامة السياسات والأداء.

٣٣ - ويمكن تناول تعريف وقياس الرفاه بطريقتين. أولاهما استخدام "مقومات" الرفاه مثل مستويات التغذية والتحصيل التعليمي وطول العمر المتوقع. والطريقة الثانية هي استخدام "العوامل المحددة" مثل مستويات الدخل وتوفير الخدمات التعليمية والصحية. ومن ناحية عملية، يلزم استخدام المعيارين في وقت واحد.

٣٤ - وتستخدم أربعة عناصر لقياس نوعية الحياة ومستويات الدخل والحالة الصحية والتحصيل العلمي والتمتع بالحريات السياسية والمدنية. وبالتالي يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها زيادة مستدامة في الدخل الفعلي وتحقيق تحسينات في الحالة الصحية والتعليمية وتوسيع نطاق حريات السكان.

٣٥ - وإحدى الطرق لتلخيص هدف تعزيز الرفاه في أفريقيا، وهو الذي يترجم أيضا إلى الهدف الرئيسي للتنمية، هي القضاء على الفقر. ويمكن النظر إلى الفقر بأنه يشمل بعدين رئيسيين هما الفقر المادي (ويقاس بمستوى الدخل) والفقر البشري (ويقاس بحالة الصحة والتعليم والحريات).

٣٦ - ومن المتفق عليه أن الدولة تستطيع ويجب أن تعزز التنمية الاقتصادية وأن تعزز، من خلالها، الرفاه لمواطنيها. وتشمل الوظائف الاقتصادية الأساسية للدولة في الاقتصاد السوقي حفظ القانون والنظام؛ وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وإيجاد بيئة اقتصادية تلائم نظام الحوافز؛ والاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم) والهياكل الأساسية (شبكات النقل والاتصالات)؛ وحماية الفئات الضعيفة من السكان وحماية البيئة. وبقدر ما توسع هذه الوظائف المندوحة الاقتصادية لقيام مشاريع وتحقيق نمو بطريقة فعالة، وتمكن المواطنين من الاختيار، وتحمي البيئة للأجيال المقبلة، وتساعد الضعفاء والذين تنقصهم المنعة في أن يعيشوا حياة كريمة، ستكون لها آثار إيجابية على الرفاه.

خامسا - دولة الرفاه ١٩٩٨

٣٧ - يقاس رفاه الأفارقة بالدخل والصحة والتعليم والحريات، وهي العوامل الأربعة التي ذكرت آنفا. وبالنسبة إلى العوامل الثلاثة الأولى منها وهي نصيب الفرد من الدخل وطول العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات وفيات الرضع وإمام الراشدين بالقراءة والكتابة فهي عوامل تقاس وتُقارن باستخدام تصنيف بوردا. وهذه مؤشرات ترتيبية تستخدم الدرجات التي تحصل عليها البلدان وهي جملة المكانة التي يحققها البلد وفقا لمستوى كل واحد من المتغيرات في دليل الرفاه. (تعطى المتغيرات أوزانا متساوية). وبموجب جملة المكانة المحددة لكل بلد بناء على نصيب الفرد من الدخل وطول العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات وفيات الرضع وإمام الراشدين بالقراءة والكتابة يحدد موقعه في تصنيف بوردا. ويعطى أفضل الأداء أعلى الدرجات ويحصل أسوأ أداء على أدنى الدرجات. وبالنسبة للبلدان التي تتوفر عنها بيانات كاملة وعددها

٤٦ تستخدم النتائج لترتيب البلدان حسب المؤشرات ثم يجري اختبار للعلاقة بين التصنيفات. ويتجه التركيز على البلدان العشرة التي تحصل على أعلى الدرجات وعلى البلدان العشرة الحاصلة على أدنى الدرجات.

٣٨ - وتنتمي البلدان التي حصلت على أدنى الدرجات في تصنيف بوردا (حسب الترتيب التصاعدي) وهي سيراليون ومالي وبوروندي وموزامبيق وملاوي وإثيوبيا والنيجر وتشاد وغامبيا وغينيا - بيساو وبوركينا فاصو وأوغندا^(١) إلى جميع المناطق دون الإقليمية ما عدا شمال أفريقيا. وهي بلدان مدارية أساسا ومواردها قليلة نسبيًا. ومنها الكبير والصغير. ومنها ثمانية غير ساحلية (ملاوي ومالي والنيجر وأوغندا وإثيوبيا وبوروندي وبوركينا فاصو وتشاد) بالرغم من عدم وضوح أهمية هذه الحقيقة نظرا لوجود بلدان غير ساحلية أحرزت أداء جيدا (مثل بوتسوانا وزمبابوي). وشهد معظمها عدم استقرار سياسي مؤخرا. وبالرغم من أن الصلة الدقيقة بين النزاع وتدني مستويات الرفاه لا يمكن قياسها كميا فرما يكون لإهمال الأصول في السابق وتدميرها آثار محتملة في ذلك.

٣٩ - وغالبية البلدان الحائزة لأعلى الدرجات (وهي، بترتيب تصاعدي، مصر وغابون والمغرب والكاميرون وبوتسوانا وسوازيلند والجزائر والرأس الأخضر وتونس والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا وموريتانيا وسيشيل)^(٢) من منطقتي شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي دون الإقليمية. واثنتان منها وهما بوتسوانا وسوازيلند وبلدان غير ساحليين. والكثافة السكانية لهذه البلدان ليست عالية بصفة خاصة. وقد تمتع ثمانية منها باستقرار سياسي لفترات طويلة (كلها باستثناء جنوب أفريقيا والجزائر).

٤٠ - وتتأكد العلاقة الوثيقة بين الإدارات ورفاه الأفراد في ضوء هذين الرقمين القياسيين. ذلك أن ثمانية من البلدان العشرة الأفضل أداء التي اختيرت على أساس نصيب الفرد من الدخل هي من البلدان العشرة الأوائل في تصنيف بوردا (البلدان المستثنيان، هما الكاميرون وسوازيلند في العشرة الأوائل في تصنيف بوردا، وقد حل محلها في درجة دخل الفرد غابون وناميبيا). وهناك خمسة بلدان (موزامبيق وإثيوبيا وسيراليون، وبوروندي وملاوي) توجد ضمن البلدان العشرة الأخيرة في كلا الترتيبين. ويتضح من هذه العلاقة أن مواطني البلدان الذين يحصلون على أعلى نسب من الإيرادات هم أقرب من غيرهم إلى تحقيق تحسين رفاههم. ويتضح أيضا من هذه النتائج أن السياسات التي تستهدف أساسا زيادة الإيرادات يمكن أن تساعد في تحسين الرفاه العام للمجتمعات المحلية.

٤١ - وفيما يتعلق بصلة الرفاه بالقدرة التنافسية، يقارن تصنيف بوردا بمؤشر القدرة التنافسية في أفريقيا الذي وضع حساباته منتدى الاقتصاد العالمي ومعهد هارفارد للتنمية الدولية. ويتألف هذا المؤشر من متوسط مرجح لستة مؤشرات فرعية تشمل الانفتاح على التجارة الدولية وحجم أو دور الحكومة والتمويل والهيكل الأساسية والعمالة والمؤسسات. ويتأكد من العلاقة الإحصائية الإيجابية القائمة بين مؤشر القدرة على التنافس في أفريقيا وتصنيف بوردا أن رفاه الأفراد والقدرة على التنافس يتحركان في اتجاه

واحد. ويستخلص من ذلك أن السياسات التي تعزز القدرة التنافسية للبلدان ستساهم على الأرجح في تحسين رفاه مواطني تلك البلدان.

٤٢ - وثمة من يقول إن واحدا من العوامل الرئيسية المحددة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وهروب رؤوس الأموال هو الفكرة التي يحملها المستثمرون عن مخاطر الاستثمار في هذا البلد أو ذاك أو في مجموعات بلدان تجمعها صلة مشتركة. ويمكن توقع أن تكون هناك صلة بين مستويات الرفاه والاستثمار تتولد عن صلة النمو بالاستثمار. وتحاول عدة منظمات قياس مخاطر الاستثمار ونشر معلومات في هذا الشأن. ومن طرق ترتيب البلدان وفقا لتقييم مخاطر الاستثمار فيها، سلم تقييم المخاطر القطرية للاستثمار الجماعي الذي يغطي ٢٥ بلدا أفريقيا. ويتضح من مقارنة البلدان العشرة المصنفة في آخر القائمة في تصنيف بوردا، وتقييم مخاطر الاستثمار أن بلدين فقط يوجدان في أسفل كلا التصنيفين (سيراليون ومالي). بيد أن جميع البلدان العشرة الموجودة في آخر سلم المخاطر القطرية للاستثمار الجماعي شملت درجات التقييم وفقا لتصنيف بوردا إنما هي بلدان وضعها التصنيف ضمن البلدان ذات الأداء الضعيف نسبيا. وعلى النقيض من ذلك، تشترك في الدرجات العليا لكل من التصنيفين سبعة بلدان من بين البلدان العشرة الأوائل في كلا التصنيفين (موريتانيا، بوتسوانا، تونس، جنوب أفريقيا، مصر، المغرب، سيشيل). ويبدو أن البلدان الحائزة لأعلى الدرجات في سلم تقييم مخاطر الاستثمار من المرجح أيضا أن تحقق نتائج أفضل فيما يتعلق برفاه الأفراد.

سادسا - الأداء والاستدامة

٤٣ - تمثل مسألة الاستدامة أحد المسائل المركزية في مجال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، مما يفسر الأسباب التي جعلت بلدانا أفريقية تخرج في وقت من الأوقات من نادي "البلدان العالية الأداء" التي كانت تصنف ضمن أعضائه. وثمة ثلاث مواصفات تُعرف بها الاستدامة، وهي توافق النتائج الملحوظة على المدى القصير والأهداف الطويلة المدى المعلنة، واستمرار تكرار تلك النتائج الملحوظة (الإيجابية) في المستقبل، وإرساء أسس الانطلاق والمواظبة على السير بثبات في درب النمو السريع. وتشدد الأرقام القياسية التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العناصر الرئيسية لتحقيق الاستدامة وهي المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتنوع الهياكل والتعبئة وتكاليف المعاملات/القدرة التنافسية وتنمية رأس المال البشري. وتتأثر النتائج أيضا بعوامل لا علاقة لها بالسياسات، مثل البيئة الاقتصادية الدولية والثروات الطبيعية من الموارد الموجودة منذ البداية والهبزات الخارجية (معدلات التجارة والتدفقات المالية والأحوال الجوية) والخيارات التي يفضلها المانحون والصراعات الأهلية السياسية. وتبعاً لذلك تفصل الأرقام القياسية المستخدمة في هذا التقرير، بين العوامل التي لها علاقة بالسياسات والعوامل التي لا علاقة لها بالسياسات ونعتزم مواصلة تحسين هذه المؤشرات في التقارير المقبلة.

٤٤ - ومن بين المؤشرات المشار إليها في هذا التقرير هناك ثلاثة وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا وهي دليل اتجاهات الأداء السنوي ودليل الاستدامة الاقتصادية ودليل اتجاه السياسة الاقتصادية.

٤٥ - وقياس دليل اتجاه الأداء السنوي التحسن أو التراجع الحاصل في ميزان الحساب الجاري ومعدلات التضخم ودخل الفرد (ويجري هذا القياس مرة واحدة في السنة). ويمكن عرض النتائج انطلاقاً من منظورين هما الأداء القطري، والسكان المستفيدون من تحسن الأداء، أو المتضررون من تراجعه. وقد شهد اثنان وثلاثون بلداً من البلدان الخمسين التي توفرت بشأنها بيانات، بعض التحسن في عام ١٩٩٨؛ ولم يكن هناك في وضع أسوأ سوى ١٧ بلداً. ومع ذلك، فإن منطقتي وسط وشمال أفريقيا دون الإقليمية هما فقط اللتان شهدتا تقدماً ذا شأن في عام ١٩٩٨. أما الجنوب الأفريقي، فقد ظل بصفة أساسية دون تغيير، في حين تراجعت منطقتا شرق وغرب أفريقيا دون الإقليمية (تأثرت هاتان المنطقتان كثيراً بأداء نيجيريا). وكانت درجات التقييم سلبية بالنسبة لأربعة عشر بلداً منها خمسة من البلدان الـ ١١ المصدرة للنفط (غابون وليبيا والجزائر وأنغولا ونيجيريا).

٤٦ - ومن الجدير بالذكر أن ١٤ بلداً من البلدان الحائزة لأقل الدرجات قد شهدت مؤخراً أو تشهد حالياً شكلاً من أشكال الصراعات الأهلية أو الاضطرابات الاجتماعية. ومن حيث نسب السكان المتأثرين بالمكاسب وبالخسائر، يرسم دليل تقييم مخاطر الاستثمار من خلال تحليل مجموعة المؤشرات، صورة تنم عن وجود تفاوتات. ذلك أنه بالنسبة لغالبية سكان أفريقيا، كان التحسن في الأوضاع الاقتصادية، إن وجد، ضئيلاً. ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم السكان يعيشون في البلدان التي سجلت درجات متدنية في دليل المخاطر، وذلك، إلى حد بعيد، بسبب التطورات السلبية في أسعار السلع الأساسية. ويبرز التحليل افتقار الاقتصادات الأفريقية إلى المناعة أمام الهزات الاقتصادية وغير الاقتصادية الخارجية المنشأ.

٤٧ - واستكمالاً لما في دليل المخاطر من تركيز قصير المدى، وضع دليل الاستدامة الاقتصادية ليكون مقياساً لقدرة البلدان على المحافظة على نمو اقتصادي طويل المدى. ويتألف دليل الاستدامة الاقتصادية حالياً من ٢١ مؤشراً مختلفاً تغطي خمس فئات هي تنمية رأس المال البشري وتنوع الهياكل والتبعية وتكاليف المعاملات والجوانب الاقتصادية الكلية للاستدامة. وستضاف في التقارير القادمة مؤشرات أخرى لزيادة نفعها بوصفها مورداً للمعلومات.

٤٨ - ووفقاً لدليل الاستدامة الاقتصادية، فإن غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وبريطانيا وتونس هي البلدان الخمسة التي تقع في أعلى القائمة. والجدير بالذكر أن ثلاثة من تلك البلدان (جنوب أفريقيا وبوتسوانا وموريشيوس) تتمتع بمستوى عالٍ من الثروات الطبيعية. أما غينيا الاستوائية، التي تمتعت بأداء مشهود في السنوات الأخيرة بفضل الانتعاش المفاجئ في النفط، فلا يزال يتعين عليها أن تعمق وتوسع ثوابتها الإنمائية لتأكيد قدرتها على النمو المستدام. ومن شأن زيادة البيانات المتعلقة بتنوع الهياكل وتكاليف المعاملات في غينيا الاستوائية وبوتسوانا أن تعزز مصداقية هذه النتيجة.

٤٩ - أما البلدان التي تحتل أدنى الدرجات من سلم دليل التنمية الاقتصادية المستدامة، فقد حدثت فيها بعض الصراعات الأهلية (سيراليون والنيجر وبنن وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا). وعلى مستوى المناطق دون الإقليمية، تفوق درجات بلدان منطقتي الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا دون

الإقليميتين بكثير درجات بلدان وسط أفريقيا. وتأتي منطقتا شرق وغرب أفريقيا دون الإقليميتين في أسفل التصنيف. ويصنف أكثر من ثلثي البلدان على اعتبار أن قدرة الاستدامة فيها منخفضة - بما فيها بلدان كبيرة وصغيرة وبلدان غنية الموارد وأخرى فقيرة الموارد وبلدان تنتهج سياسات سليمة وأخرى تنتهج سياسات سيئة - وتوجد في جميع مناطق القارة الأفريقية باستثناء المغرب الكبير.

٥٠ - وقيس دليل اتجاه السياسات الاقتصادية مدى ملاءمة السياسة النقدية والضريبية للحكومات. وتتصل مؤشرات هذا الدليل بالميزانيات والضرائب والنمو النقدي ومعدلات الفائدة. وبسبب نقص المعلومات، لم يغط الدليل سوى ٣٣ بلداً. وعلى نحو ما هو الحال في دليل الاستدامة الاقتصادية، تستند إلى البلدان درجات من ١ إلى ١٠ على أساس مقارنتها بمتوسط أفضل ثلاثة. وتحتل إثيوبيا ومصر والكونغو وسيشيل وجنوب أفريقيا المراكز الخمسة الأولى. وباستثناء الكونغو، فإن اتجاه السياسة التي تنتهجها جميع هذه البلدان تلتقى أيضاً موافقة البنك الدولي بدرجات عالية نسبياً. ولم يحصل أي بلد على الدرجة السابعة التي تُسند لأنجح التطبيقات. وقد حقق أعلى بلدين في القائمة درجة تفوق الدرجة الخامسة (سيشيل وجنوب أفريقيا). ومع ذلك فإن قرابة ثلث تلك البلدان حصل في ضوء تحليل مجموعات المؤشرات، على درجات في مجموعة المؤشرات المتعلقة بالأداء الجيد ولم يصنف إلا مجموعة صغيرة منها على اعتبار أن أداءها ضعيف. ويتضح من ذلك أن التشديد الذي ركز في السنوات الأخيرة على إصلاح السياسات قد أسفر عن تحقيق تقدم كبير ولكن لا يزال يتعين قطع أشواط طويلة.

سابعاً - الترابط بين دليل وآخر

٥١ - يستخدم تحليل الارتباط لاختبار الصلات بين دليل الأداء ودليل الاستدامة ودليل اتجاه السياسات. فدليل اتجاه الأداء لا تربطه سوى علاقة صغيرة بالمتغيرات الأخرى مما يدل على أن الأداء الاقتصادي لبلد أفريقي في سنة ما لا يرتبط ارتباطاً قوياً بتحقيق الاستدامة أو رفاه الأفراد. وثمة قدر ملحوظ من الارتباط بين دليل الاستدامة الاقتصادي ومعظم المتغيرات الأخرى مما يفيد بأن الاستدامة على المدى الطويل ترتبط بتحسين المستويات المعيشية والتخفيف من حدة الفقر وتهيئة بيئة أكثر مؤاتة للاستثمار. وثمة ارتباط كبير بين دليل اتجاه السياسات الاقتصادية ودلائل الاستدامة، والرفاه والقدرة التنافسية والتنمية البشرية، مما يشير إلى أن تحقيق تحسينات في السياسات يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تحسينات في هذه المجالات أيضاً.

ثامناً - بعض الملاحظات على الآثار المترتبة على السياسات

٥٢ - كان التطبيق التجريبي للأرقام القياسية لعام ١٩٩٨ قصيراً على المتغيرات القابلة للقياس والتي توفرت بيانات بشأنها، بل إن هذا الجهد المتواضع أثمر نتائج مثيرة للاهتمام.

٥٣ - وفي حين أن أربعة بلدان (بوتسوانا وموريشيوس وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية) سجلت درجة عالية حسب دليل الاستدامة الاقتصادية، لا يستوفي سوى ثلاثة منها - بوتسوانا وموريشيوس وجمهورية جنوب أفريقيا - الحد الأدنى شروط استدامة النمو والتنمية. وهذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من تنمية رأس المال البشري ولديها اقتصادات متنوعة بشكل جيد إلى حد ما، وتكاليف المعاملات فيها منخفضة نسبياً. وتسجل غينيا الاستوائية درجة عالية في دليل الاستدامة برغم عدم تنوع الاقتصاد، ويرجع هذا في المقام الأول إلى ارتفاع المؤشرات الاقتصادية الكلية للاستدامة التي تعززها إيرادات النفط منذ أوائل التسعينات.

٥٤ - ومن المهم بصفة خاصة تأكيد أن أداء أي اقتصاد في سنة بعينها لا يدل على قوته وإمكاناته في الأجل الطويل بوجه عام. وهذا له مغزاه بالنسبة لاقتصادات أفريقيا لأن كثيراً منها معرض لهزات خارجية المنشأ يمكن أن تؤثر في أداؤها الإيجابي من عام لآخر. ولذلك يتعين على البلدان الأفريقية أن تتخذ تدابير فعالة لكي تخطط وتخفف من حدة الآثار المعطلة الناجمة عن الظواهر الطبيعية والبيئية السلبية وذلك بفهم الجوانب العلمية والمتعلقة بالسياسة على نحو أفضل، ووضع برامج استباقية لاستخدام العلم والتكنولوجيا في التغلب على المعوقات البيئية والقائمة على الموارد الطبيعية. ولا بد أيضاً أن تتصدى أفريقيا للكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، ولا سيما ويلات الحروب والصراعات الأهلية، وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مما قوض استدامة التنمية.

٥٥ - ومن دواعي القلق تواتر دخول البلدان في قائمة البلدان "العالية" أو "الجيدة" الأداء والخروج منها. وفي حين أن السياسات مهمة جداً، إلا أنها لا تكفي بأي حال لإدامة التنمية. والإهمال المؤسف لمتغيرات الاستدامة - المتغيرات في الاقتصاد الكلي (المدخرات - الاستثمارات والصادرة)، ورأس المال البشري، والمؤسسات، وتنوع الهياكل وتكاليف المعاملات والقدرة التنافسية، فضلاً عن التوازن البيئي والإيكولوجي - لا بد أن كانت السبب الرئيسي للأداء الاقتصادي الهش لأفريقيا على مر السنين.

٥٦ - وفيما يتعلق بمعظم البلدان الأفريقية التي توشك الآن على الإبلال، فإن قدرتها على إدامة النمو والتنمية لسنوات طويلة ضعيفة جداً. ويتمثل الخطأ الرئيسي الذي ارتكب في العقدين الماضيين في التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في حين أهملت عناصر "القدرة والعناصر الهيكلية والمؤسسية". وقد استلزم تحقيق الاستقرار التضحية بالنفقات اللازمة لبناء المؤسسات والهياكل الأساسية الضرورية، وبالاستثمار في تنمية رأس المال البشري والاحتفاظ به. أما السياسات الرامية إلى بلوغ الهدفين التوأمين وهما تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستدامة فهي إما أنها لم تصغ وتعتمد، أو أنها لا تنفذ. وهذه هي المهام العاجلة المطروحة.

٥٧ - وتؤكد تحليل دلائل الأداء والاستدامة والاتجاه وعملية تفسير تلك الأدلة، كثرة التحديات التي تواجه صانعي القرار في دفع خطة التنمية الأفريقية قدماً، وذلك بتنفيذ وإدامة الإصلاحات في مجالات الاقتصاد الكلي وتنمية رأس المال البشري وتنوع الاقتصاد وإنشاء المؤسسات والنهوض بالقدرة الاقتصادية لتوليد

الموارد داخليا وما إلى ذلك. وتتطلب هذه التحديات استجابة ملائمة من صانعي القرار في مجال السياسة العامة في أفريقيا. وفي حين يركز هذا التقرير على المؤشرات الرئيسية للأداء والاستدامة الاقتصاديين التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن التقارير القادمة ستتولى بالإضافة إلى زيادة تحسين الأرقام القياسية، معالجة ما يواجه أفريقيا من تحديات رئيسية في مجال السياسة العامة استنادا إلى عنصر معين أو أكثر من عنصر من عناصر دليل الاستدامة. والهدف النهائي هو المساعدة على تركيز المشورة المقدمة في مجال السياسة العامة، على مسائل هيكلية أطول أجلا والقيام في الوقت نفسه بمعالجة المسائل والتدابير الأقصر مدى والتي كانت تجنح عادة إلى السيطرة على الحوار المتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة.

الحاشية

(١) ينتج عن تساوي الدرجات إدراج أكثر من ١٠ بلدان في القائمة.
